



No.: ٥٠٦ / ٥٠٦
Date: ٢٠٢٦ / ٣ / ٢٤ التاريخ



الى / السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

م/ اجتماع الهيئة العامة السنوي

يهدىكم مصرفنا أطيب تحياته ..

يسرنا إعلامكم بإ انعقاد اجتماع الهيئة العامة السنوي لمصرفنا بتاريخ ٢٠٢٦/٣/١٧
في قاعة كلكامش/ فندق بابل، وتجدون طياً محضر اجتماع الهيئة العامة (غير المصدق)،
وسيتم تزويدكم بالمحضر المصدق حال تصديقه من قبل دائرة تسجيل الشركات.
.. شاكرين تعاونكم .. مع فائق الاحترام والتقدير

المرفقات/

● محضر اجتماع الهيئة.

د. وليد عبد النور
المدير المفوض



محضر اجتماع الهيئة العامة السنوي
لشركة مصرف المنصور للاستثمار المساهمة الخاصة
المنعقد في فندق بابل / قاعة كلكامش
يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٦/٣/١٧

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد رئيس مجلس ادارة شركة مصرف المنصور للاستثمار المساهمة الخاصة واستناداً لأحكام المادتين ٨٦ و ٨٧ / ثانياً من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل وتنفيذاً لقرار مجلس الادارة في اجتماعه الاول المنعقد بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢١ ، انعقد اجتماع الهيئة العامة السنوي للمصرف في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء المصادف ٢٠٢٦/٣/١٧ في فندق بابل / قاعة كلكامش ببغداد ، برئاسة عضو مجلس الادارة الدكتور وليد عبد النور الذي رحب نيابةً عن رئيس وأعضاء مجلس الادارة وجميع العاملين في المصرف، بالسيدات والسادة المساهمات والمساهمين وشكرهم على تلبيةهم الدعوة الموجهة اليهم ، كما رحب بالضيوف ممثلي البنك المركزي العراقي السيدة نور هشام ابراهيم والسيد عبد الله صلاح فتحي، وممثلي هيئة الاوراق المالية السيدين سامر عبد العباس و نور الدين علي عباس، ومندوبي مسجل الشركات كل من السيد عدي حسن فرحان والسيد سرمد سعيد عباس، وشكرهم على حضور الاجتماع.

وعملاً بالمادة (٩٥) من قانون الشركات النافذ فقد إختار رئيس الاجتماع، السيد فراس محمد علي جابر ، كاتباً لتدوين وقائع الاجتماع، والمساهم لؤي مناف عبد الكريم مراقباً لحساب النصاب وجمع الاصوات ، ثم طلب من السيد المراقب حساب عدد الاسهم الممثلة في الاجتماع فأعلم بأن العدد بلغ (٢٩٤,١٨٣,٠٢٦,٢٨٥) سهماً اصالة وإنابة ووكالة وهو يمثل ٦٦ % من اسهم رأس المال البالغ (٤٤٥) أربعمائة وخمسة وأربعون مليار سهم وكان عدد الحضور (١٣٥) مساهماً.

بناءً على ما تقدم فقد أعلن رئيس الاجتماع حصول النصاب القانوني وبدء الاجتماع ودعا الى انتخاب رئيس للهيئة العامة فتم ترشيح المساهم سعد مهند يحيى ليتولى رئاسة الهيئة العامة وقد تم انتخابه بالاجماع، وقبل أن يسلم رئاسة الهيئة الى الرئيس المنتخب استذكر السيد رئيس الاجتماع حادثة فقدان المساهم المرحوم (الدكتور علاء الموسوي) الذي كان مواكباً لإجتماعات الهيئات العامة للمصرف للسنوات الأخيرة الماضية داعياً الله عز وجل ان يسكنه فسيح جناته، وقد تم تلاوة سورة الفاتحة الى روحه الكريمة، بعدها تسلم السيد سعد مهند رئاسة الهيئة العامة وتقدم بالشكر للسادة المساهمين على ثقتهم به وتمني ان يوفق في ادارة الاجتماع بتعاونهم وبما يرضيهم، ونوه الى مضمون المادة (٨٩) من قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل فيما اذا كانت هناك رغبة لدى المساهمين بإضافة فقرة معينة الى جدول الاعمال ممن يملكون ما لا يقل عن ١٠٪ من رأس مال المصرف ، ولم تكن هناك اضافة لأية فقرة ، واعلن ان جدول اعمال الاجتماع يتكون من سبع فقرات كما في كتاب الدعوة وان السيد المدير المفوض د.وليد عبد النور والمدير المالي السيد معاز الاسدي وممثل مراقبي الحسابات سيتولون تقديم الايضاحات اللازمة كلاً حسب اختصاصه ثم باشر بطرح فقرات جدول الاعمال للمناقشة على الوجه الاتي :

١- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١، والمصادقة عليه:

عرض السيد رئيس الهيئة العامة هذه الفقرة على السادة المساهمين للمناقشة فأبدى المساهم السيد (غازي موسى جبر الكنتاني) الملاحظات التالية:

أ- أشاد باستمرار النمو المتميز والكبير في المؤشرات المالية للمصرف والتي أهمها الموجودات الإجمالية ومحفظة القروض والاستثمارات المالية بالإضافة الى صافي الأرباح الذي ازداد بنسبة كبيرة بلغت ٩٣٪ قياساً بما تحقق في عام ٢٠٢٤، مما يدل على نجاح المصرف في تحقيق أهدافه المرحلية.

ب- كما أشاد أيضاً بتكرار حصول المصرف على التصنيف الائتماني العالي (B Short Term B- Long Term) للعام الثاني على التوالي من وكالة التصنيف العالمية (Fitch Rating)، مما جعل المصرف يحتل المرتبة الأولى محلياً، كما تمنى أن يكون الأول في تحقيق الأرباح أيضاً في العام المقبل.

ج- طلب توضيح بشأن تخفيض صافي الديون المتعثرة الى ١,٤٪ وهو إنجاز كبير يحققه المصرف.
ح- قدرة المصرف على استقطاب كوادرات متدربة ومتمرسه في العمل المصرفي وتمنى المحافظة على هذه الكوادرات وتطويرهم.

خ- نجاح المصرف في كسب شريك إستراتيجي قوي ومتين ويحتل المركز الثاني على المصارف الأردنية وهو (بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني)، ليحقق بذلك دعماً إضافياً للمصرف الى جانب الدعم الكبير والمستمر المقدم من الشريك الإستراتيجي الدائم (بنك قطر الوطني).

د- استفسر المساهم عن طبيعة خدمة (الودائع المتحركة) التي أعلن المصرف عن قرب تطبيقها الى جانب الخدمات المصرفية الأخرى.

ذ- اقترح المساهم توسيع شبكة فروع المصرف لتشمل باقي المحافظات الأخرى لما يحقق مردودات جيدة للمصرف، كما اقترح تملك عقارات لإشغالها لعمل الفروع التي تعمل حالياً في بنايات مستأجرة خصوصاً مع الزيادة الكبيرة في رأسمال المصرف.

ر- إنفراد المصرف بتضمين التقرير السنوي جانباً من إهتمامه بالاستدامة المصرفية والعناية بالبيئة.

ز- وجود بعض النواقص في التقرير التي وعد بإعلام المصرف بها لأخذها بالاعتبار مستقبلاً.

س- أشاد بالجداول والرسوم البيانية لعدد من أنشطة المصرف وتمنى لو شملت الحسابات خارج الميزانية أيضاً وخصوصاً الإعتمادات وخطابات الضمان.

ش- وجود تسهيلات ائتمانية غير مستعملة ممنوحة لعدد من زبائن المصرف بمبالغ ليست بالقليلة وفيما إذا كانت تحقق فائدة للمصرف.

ص- هل يخطط المصرف لفتح فروع رقمية لمواكبة التطورات الحالية في المجال المصرفي.

كما طلب المساهمين كل من (الدكتور سمير عبد الخالق) و (عماد جميل) توضيحاً بشأن خطة المصرف في ظل الأوضاع الراهنة لتعزيز النتائج التي تحققت، وهل تأثر المصرف خلال الربع الأول/٢٠٢٦ بالأوضاع الحالية.

شكر السيد المدير المفوض المساهمين على الملاحظات المقدمة من قبلهم والتي تصب في صالح المصرف وأكد على نجاح المصرف في تحقيق خطته الاستراتيجية التي أعلنها في السنوات الماضية وخصوصاً في جانب الأرباح ومضاعفتها والتوسع في جميع الخدمات المصرفية التي ساهمت في دعم الاقتصاد العراقي، كما أضاف الآتي:

أ- شدد على أهمية المنافسة المشروعة بين المصارف العراقية لما تحققة من تطوير أعمال وأنشطة المصرف وبما يخدم الاقتصاد العراقي وبدعم مستمر من قبل البنك المركزي العراقي والجهات الحكومية الساندة، خصوصاً وأن هناك تنسيق مستمر فيما بينها للتعاون والتشارك وأيضاً الشفافية في إنتقال الكوادرات المصرفية فيما بينها لتقديم أفضل الخدمات المصرفية للجمهور الكريم.

ب. لقد تم بالفعل افتتاح فرع جديد ثاني للمصرف في منطقة المنصور ببغداد، كما تم إنتقال مقر الإدارة العامة الى بناية الفرع المذكور، وستكون البناية الحالية للمصرف مؤلفة من الفرع الرئيسي في الطابق الارضي وسيحول الطابقين الاول والثاني الى مركز للأعمال التجارية وإدارة الشركات، وخلال عام ٢٠٢٦ سيتم افتتاح فرعين إضافيين للمصرف.

ت. رغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة فقد حافظ مصرفكم خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦ على نتائج مقاربة لما تحقق في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥، مع وجود خطة لتقليل تأثير تلك الظروف على النتائج المستقبلية التي يطمح لها المصرف.

ث. وضمن الخطة المستقبلية للمصرف للسنوات الثلاث القادمة، وبهدف زيادة وتنويع حجم قاعدة الإيرادات الثابتة، فإنه يهدف الى التركيز على الإستمرار بشكل أوسع على الأنشطة المصرفية الأساسية كالائتمان بجميع أنواعه والاستثمار والأنشطة المصرفية الأخرى التي إزدادت خلال عام ٢٠٢٥، مع التقليل من الإعتماد على التحويلات الخارجية ضمن قنوات التحويل الرسمية للبنك المركزي العراقي.

ج. بهدف زيادة قاعدة الودائع الثابتة على المستوى المتوسط والطويل وإستخدامها لتمويل المشاريع الائتمانية والاستثمارية الطويلة والمتوسطة الأجل، سيتم استحداث نوع جديد من الإيداعات بفائدة بإسم (الودائع المتحركة) والتي تحفز الزبائن على ربط ودايع بأجل طويلة نظراً لما تحققه هذه الخدمة من خيارات واسعة للزيادة والسحب عليها دون خسارة الفائدة.

ح. أما بشأن التسهيلات غير المستعملة فأغلبها ناتج عن التمويلات التجارية المتعلقة بنشاط الزبون التجاري المستمر بخلاف القروض التي تتصف بالثبات التنازلي.

خ. لقد أدى التوسع في تقديم الخدمات الألكترونية لمصرفنا مثل خدمة الـ (Online Banking) والـ (Mobile Banking) و خدمة الـ (SMS) والبطاقات المصرفية المتنوعة الى تقديم خدمات تضاهي ما تقدمه المصارف الرقمية، وأصبحت هناك حرية كبيرة للزبون لتنفيذ مختلف الخدمات المصرفية من خلالها.

د. أكد على أهمية وجود (بنك الاسكان للتجارة والتمويل الاردني) كشريك ثاني في المصرف إضافة الى الشريك الاستراتيجي الدائم (بنك قطر الوطني)، ومشاركتها في مجلس إدارة المصرف، لما له من أهمية في توسيع أنشطة وأعمال المصرف الخارجية وتحقيق الدعم المستمر للمصرف وخصوصاً فيما يخص توسيع حجم التجارة الدولية ووجود جهة سائدة خارجية للمصرف.

ذ. أشار أيضاً وبوضوح الى تحقيق المصرف لوعده المستمرة للمساهمين خلال السنوات الأخيرة الماضية والمتمثلة بتخفيض الديون المتعثرة للمصرف دون خسارة أي جزء من رأس المال، مما يؤكد توجهاتنا السابقة بأن أسباب التعثر لم تكن لرداءة الائتمان وإنما لظروف خارجة عن إرادة الزبائن فتم تقديم جميع ما يمكن من دعم لهم لمساعدتهم في تسديد ديونهم، أهمها ما يتعلق بالجانب الإنساني والاجتماعي.

علماً بأن المصرف قام بتكوين تخصصات لجميع الديون المتعثرة الحالية بنسبة تزيد عن ١٠٠٪ منها.

بعد الانتهاء من مناقشة تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٥ طلب السيد رئيس الهيئة التصويت عليه فحصلت المصادقة عليه بالإجماع.

٢- مناقشة تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ والمصادقة عليه :

ج- تم عرض هذه الفقرة على المساهمين من قبل رئيس الهيئة لغرض المناقشة فتحدث المساهم (غازي موسى جبر الكنائي) موضعاً ثناءه على التقرير لنظافته وخلوه من أية حالة سلبية، واستفسر عن حجم الموجودات النقدية الخارجية البالغة نسبتها ٣٤٪ وأن النسبة القانونية يجب أن لا تتجاوز الـ ٢٠٪، فأجاب مدير القسم المالي بأن

ضمن إيضاحات التقرير بأن هناك نسبة ١٦٪ تتعلق بالتحويلات الخارجية ضمن قنوات البنك المركزي العراقي والتي يسمح البنك المركزي بها، كما أن هناك عقارات مرهونة خارج العراق كضمانات مصرفية وهي معرضة للمخاطر المصرفية، فأجاب المدير المفوض بأنها تمثل حالة واحدة فقط ومخاطرها المحدودة، ثم عرضت هذه الفقرة للتصويت فحصلت المصادقة عليها بالإجماع.

٣- مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والمصادقة عليهما:

تم عرض هذه الفقرة على المساهمين من قبل رئيس الهيئة لغرض المناقشة ولم تكن هناك أية ملاحظات وتم التصويت عليها فحصلت المصادقة عليها بالإجماع .

٤- إقرار مقسوم الأرباح واتخاذ القرار المناسب بشأنه :

بين رئيس الهيئة بأن صافي الأرباح المتحققة بعد الضرائب والاحتياطي القانوني قد بلغت (١٨١,٨٩٣,١٣٧,٥٦٨) دينار، ونظراً لوجود توجه من الهيئة العامة لزيادة رأس المال المصرف، بالإضافة لوجود توصية من مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين، فإنه يقترح ترحيل صافي الأرباح المشار إليها إلى الفائض المتراكم ليصبح رصيد هذا الحساب (١٨٥,٧٢٩,٢٤١,٠٣٩) دينار، كما ننقل لحضراتكم توصية مجلس الإدارة بتوزيع نسبة (١٠٪) من رأس المال، أي بمبلغ (٤٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار كأرباح نقدية توزع على المساهمين بنسبة مساهمة كل منهم، بعد الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي، ثم عرض هذه الفقرة للمناقشة، فتحدث المساهم (الدكتور سمير عبد الخالق) بمقترح لتوزيع أرباح بنسبة ٥٠٪ من الفائض، وزيادة رأس المال بنفس النسبة، فبين المدير المفوض بأن الهدف من زيادة رأس المال هو تقوية المركز المالي للمصرف لغرض زيادة قدرته على توسيع الائتمان والاستثمارات، أخيراً بالإعتبار بأن عملية الرسملة تصب في مصلحة المساهمين لتجاوز سعر السهم الديناران.

عرض رئيس الهيئة هذه الفقرة على المساهمين للتصويت فحصلت الموافقة على المقترح بالإجماع على ترحيل صافي الأرباح إلى الفائض المتراكم وتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة ١٠٪ من رأس المال أي بمبلغ (٤٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (فقط أربعة وأربعون مليار وخمسمائة مليون دينار)، بنسبة مساهمة كل منهم، وكما جاء في توصية المجلس.

٥- مناقشة زيادة رأس مال الشركة من (٤٤٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي (فقط أربعمائة وخمسة وأربعون مليار دينار عراقي لا غير) إلى (٥٨٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي (فقط خمسمائة وخمسة وثمانون مليار دينار عراقي لا غير) إستناداً لأحكام المادة (٥٥ / ثانياً) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل وتعديل المادة (رابعاً) من عقد تأسيس الشركة واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

تم عرض هذه الفقرة على المساهمين من قبل رئيس الهيئة لغرض المناقشة ولم تكن هناك أية ملاحظات وتم التصويت عليها فحصلت المصادقة عليها بالإجماع بزيادة رأس مال الشركة من (٤٤٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي (فقط أربعمائة وخمسة وأربعون مليار دينار عراقي لا غير) إلى (٥٨٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي (فقط خمسمائة وخمسة وثمانون مليار دينار عراقي لا غير) إستناداً لأحكام المادة (٥٥ / ثانياً) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل

وتعديل المادة رابعاً/١ من عقد تأسيس المصرف لتقرأ كما يلي :

(المادة رابعة/ ١ : رأسمال الشركة (٥٨٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (خمسمائة وخمسة وثمانون مليار دينار) مقسم الى (٥٨٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهماً (خمسمائة وخمسة وثمانون مليار سهماً) قيمة السهم الواحد دينار واحد).

٦- تعيين مراقبي الحسابات لعام ٢٠٢٦ وتحديد أجورهما وفق تعليمات مجلس المهنة :

بين رئيس الهيئة العامة ان السادة مراقبي الحسابات لعام ٢٠٢٥ وهما كل من (شركة الدكتور أياد رشيد القرشي وشركة عادل اسماعيل حسن الشبيبي وشركاؤه)، وحيث أن التعليمات لا تسمح لمراقب الحسابات بالإستمرار في تدقيق حسابات شركة معينة لأكثر من خمس سنوات متتالية وأن (شركة الدكتور أياد رشيد القرشي) قد أكملت هذه السنوات الخمس، فقد تم تقديم طلباً الى البنك المركزي العراقي لتمديد مدة التدقيق للموما إليه وبانتظار ورود الإجابة، ولعدم وجود مرشحين آخرين فقد عرضت هذه الفقرة على الهيئة العامة لتجديد تعيينهما كمراقبين لحسابات المصرف لعام ٢٠٢٦ وتحديد أجورهما وفقاً لتعليمات مجلس المهنة وطلب التصويت على هذه الفقرة ، فحصلت المصادقة على ذلك بالاجماع.

٧- إبراء ذمة السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة وتحديد مكافآتهم :

بين رئيس الهيئة العامة بأن هذه الفقرة تتضمن جزئين اولهما إبراء ذمة السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة وهو يعرض هذا الجزء للتصويت فحصلت المصادقة عليه بالاجماع مع تسجيل الشكر لهم . أما الجزء الثاني فيتعلق بتحديد مكافأة مجلس الإدارة على الجهود المبذولة من قبله، وطلب السيد رئيس الهيئة من المساهمين مناقشة هذه الفقرة فبين المساهم (غازي موسى جبر الكنتاني) بأن مجلس الإدارة حقق نتائج ممتازة وأنه يقترح صرف مكافأة مالية للسيد رئيس المجلس بمبلغ (٢٥) مليون دينار، ومبلغ (٢٠) مليون دينار لكل عضو من اعضاء المجلس، ثم تحدث عضو المجلس المدير المفوض الدكتور وليد عبد النور بأنه يقترح وبسبب الأوضاع الراهنة صرف مبلغ (١٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار (خمس عشرة مليون دينار) لكل عضو من الأعضاء بضمنهم السيد رئيس المجلس، فحصلت الموافقة على التوصية بالاجماع .

وبعد أن تم استكمال بحث جميع فقرات المناقشة والتصويت على جدول أعمال الهيئة العامة لمصرف المنصور للإستثمار وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها أعلن رئيس الهيئة العامة ختام الإجتماع في الساعة الحادية عشر وخمسة وأربعون دقيقة ، متمنياً للمصرف استمرار التقدم والإندهاز ومكرراً شكره للحضور والمساهمة على أمل اللقاء في السنة القادمة.

سعد مهدي يحيى
رئيس الهيئة العامة

لؤي منافع عبد الكريم
مراقب

فراس محمد علي جابر
كاتب

مندوب عن مسجل الشركات

مندوب عن مسجل الشركات